



مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام

في صناعة القرار السياسي

هاشم حسن حسين الشهواني*

مستخلص البحث

لم تظهر مراكز الأبحاث العربية الا في مرحلة متاخرة من القرن الماضي، وقد نشأت في صورتها الاولى في الجامعات الاوربية في القرن الثامن عشر ، اذ تأسس ما يعرف (بالكراسي العلمية). ظهرت هذه الكراسي تقليدا لما كان معمولا به في العالم الاسلامي من وجود من يتراس الحلقات العلمية ومن يتصدر الافتاء. وكثيراً ما تتشكل مراكز الابحاث كنتيجة لاحداث مصيرية او كنتيجة لقضايا ملحة تقود الى البحث عن حلول سياسية افضل. عرفت في الغرب بـ (Think Tanks) أي خزانات التفكير. وقد حظيت في الولايات المتحدة باهتمام بالغ لما لاتقوم به من ابحاث رصينة وتحليلات تتعلق بالقضايا الهامة، مما يجعلها عنصراً هاماً في تحديد الأولويات الاستراتيجية الامريكية.

غير ان الوضع مختلفاً بالنسبة للمراكز البحثية العربية، فبالاضافة الى المعوقات التي تواجهها، فهي تاخذ مكانها الحقيقي. فميدان عملها وتأثيرها بقي محدوداً، فضلا عن ان نتائج هذه المراكز قد تجد طريقها الى المكاتب والارشيف دون ان تجد الفرصة الملائمة لاستثمارها

المقدمة

شهدت المنطقه العربية في العقود المتاخرة من القرن الماضي تزايد الاهتمام بمراكز الابحاث والدراسات، بعد ان لاف تظيراتها نجاحا كبيرا في دول كثيرة، وقد ظهرت لأول مرة في اوربا، واكتسبت مكانه مرموفه في الولايات المتحدة الامريكه وادت دورا بارزا في دعم وإسناد مؤسسات صنع القرار السياسي، فازدادت اعدادها وكثرت مجالاتها وتخصصاتها وخاصة في الشؤون الاستراتيجية والسياسات الخارجيه تقوم هذه المراكز البحثيه او مؤسسات الفكر والرأي المعروفه بـ التينك تانكس (Think Tanks) خزانات التفكير بإمداد اصحاب القرار السياسي ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات

* مدرس مساعد / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل



تتعلق بكل القضايا الهامة، مما يجعلها لاعبا هاما في تحديد اولويات القضايا الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة، وتشارك كذلك في تحديد المسارات التي يجب ان تسلكها الحكومة الامريكيه في تعاملها مع هذه القضايا.

غير ان هذا الدور يكون مختلفا في الوطن العربي فبالإضافة إلى المعوقات والمصاعب التي تواجهها المراكز البحثية، فهي لم تأخذ مكانها الحقيقي ولم تمارس دورها الحيوي في مشاركته في صناعه القرار، او في تقديم ما يلزم من المشورة او الدراسات الرصينه لمتخذي القرار، ليس لانها عاجزة عن اداء تلك المهمة، بل لانها لم تنتدب ولم توكل إليها مثل هذه المهام، بسبب طبيعته الحياة السياسية العربية وطبيعته انظمتها، وبعدها عن العمل المؤسساتي المعمول به في الغرب.

الورفه تتحدث عن مراكز الابحاث والدراسات العربية وسبيل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعه القرار السياسي. والفكرة ان يقوم البحث بتفكيك المفردات الواردة في الموضوع ليتسنى الربط بين عناصرها المشتركة وتشكيل وحدة موضوعيه، وقبل الدخول في ذكر تفاصيل خطه البحث لابد من الإشارة إلى :

- إن دراسته بشكل عام لم تاتي لتسلط الضوء على مركز معين من المراكز البحثية العربية والعرفيه، وإنما هي دراسته استقرائيه لاهم عناصر القوة والضعف في إشكاليته نشوء وعمل المراكز البحثية العربية.

- من خلال المتابعه تبين ان المراكز البحثية العرفيه تحتاج إلى دراسته خاصه. وبناء على ذلك تناول البحث اولا مراكز الابحاث من حيث اهميتها ووجودها اد اصبحت من الضروريات الملحه. ومن تم نشأتها من خلال نظرة تاريخيه تابعت تواجدها في بعض الدول ومقارنه ذلك مع بعض الإحصائيات ووجودها في البلدان العربية مع التركيز على اهم المعوقات والصعوبات التي تواجه مراكز الدراسات العربية، وفي المحور الاخر تطرق البحث إلى صناعه القرار السياسي في الوطن ومدى تأثير مراكز الابحاث ودورها في هذا الجانب، واخيرا حاول البحث تقديم بعض المعطيات والتصورات التي يمكن ان تسهم في تنشيط عمل المراكز البحثية العربية بما يخدم المصلحه العليا الوطنيه والقوميه.

اهميه الموضوع

تنبثق اهميه الموضوع من مكانه المتميزه للمؤسسات التي نحن بصدد



دراساتها والتي اطلق عليها في الغرب (خزانات التفكير) التينك تانكس(1)، التي اصبح وجودها من الضرورات المجتمعية الملحة في الوقت الراهن، فالتحديات التي تواجه العرب على جميع المستويات الداخليه وخارجيه، تفرض علينا ضرورة مواجهه والارتفاع إلى مستوى احداث العصر الذي نعيشه، ومواكبه التطور وامتلاك القدرة على المساهمه في صناعه المستقبل، وان لا تقنع دائما في احتلال المقعد الخلفي في ركب الحضارة (2).

اصبح لمراكز البحوث والدراسات دور ريادي في قيادة العالم واصبحت هذه المراكز اداة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعله، وهي الجهات الاساسيه التي تستطيع رسم اطر المشاركه والإسهام فيها إسهما حرا وفاعلا، ولقد ازداد عدد هذه المراكز في دول العالم لاسيما في اوربا والولايات المتحدة وتنوعت تخصصاتها في مختلف الميادين السياسيه والاقتصاديه والاستراتيجيه فضلا عن وجود المراكز العلميه البحثيه والتطبيقيه، ولم تظهر مراكز الابحاث العربيه الا في العقود الثلاثه المتأخره بعدما لفت نظيراتها في العالم نجاحات في دعم النظام السياسي والاجتماعي لتلك الدول. ان الدور الاساسي المنوط بهذه المراكز يركز على تحليل الواقع وفقا لمعطيات ومقدمات معينه، وتقديم رؤى مستقبليه من اجل النهوض بواقع جديد بعيدا عن الارتجال او النظرة الاحاديه (3).

اصبحت مؤسسات المراكز البحثيه بغض النظر عن هيكليتها جزءا دائما من المشهد السياسي لدرجه انها اصبحت الان جزءا لا يتجزا من العمليه السيه العديد من البلدان خاصه المتقدمه فامت هذه المؤسسات على انواعها، في الغرب بالعديد من الوظائف المختلفه التي تضم :

- القيام بالابحاث والتحليلات حول مشاكل وقضايا سياسييه.
- تقديم المشوره حول الهموم السياسييه العاجله.
- تقييم البرامج الحكوميه.
- تفسير السياسات الحكوميه لوسائل الاعلام الإلكترونيه والمطبوعه، وبذلك يسهل على عامه الناس تفهمها وكسب الدعم للمبادرات السياسييه .
- تسهيل إنشاء "هيئات للقضايا" "شرك تشكيله منوعه من السياسييين يجتمعون بشكل مؤقت حول قضيه سياسييه أو مشكله معينه.



.تأمين عدد من الخبراء لتزويد الحكومة والمرافق الإدارية بالموظفين الأساسيين عند تغيير الحكم (4)

نظرة تاريخية

من الملفت للنظر من الناحية التاريخية ان مراكز الابحاث نشأت في صورتها الاولى في الجامعات الاوربية في القرن الثامن عشر حيث اسس ما يعرف بـ (الكراسي العلمية) وكانت اول هذه الكراسي، تاسيس كراسي الدراسات الشرفية في بولونيا وفي روما وفي باريس، وقد ظهرت هذه الكراسي بالاساس تقليدا عما كان معمولا به في العالم الإسلامي من وجود من يتراس الحلقات العلمية ومن يتصدر الإفتاء، كما انشئت وفيات نقلا عن الوفيات الإسلامية التي كان لها دور في تمويل المدارس العلمية التي كانت سائدة في العالم الإسلامي.

انشئت اول وفيه في بريطانيا اسمها وفيه (ديمورنت) في جامعه اكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية بالتحديد، واعتبر ان إنشاء هذه الكراسي هي الإرهاصات الاولى لإنشاء المراكز البحثية⁽⁵⁾. في الولايات المتحدة اطلق عليها اسم تينك تاكس (Think Tanks) وترجمت الى العربية بـصـور مختلفه منها (مراكز التفكير) وهناك من ترجمها (بنوك التفكير) او خزانات التفكير، ولكن في الغالب يستخدم تعبير مراكز الابحاث والدراسات للإشارة إلى (Think Tanks)، وفي بريطانيا عرفوها ايضا باسم (مراكز الابحاث والدراسات) ولكن اتناء الحرب العالميه الثانيه استخدمت عبارة (brain boxes) صناديق الدماغ او المخ⁽⁶⁾.

لم تكن لمراكز الابحاث او مؤسسات الفكر و الراي علاقه مباشرة بالسياسه وظلت هذه المراكز تنشا وتتمو بعيدا عن السياسه إلى اواخر القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر تقريبا، عندما بدأت تظهر مراكز الابحاث خارج الجامعات وعندها اخذت تاخذ منحى اخر هو تسخير العلم لخدمه السياسه، فظهر اول المراكز في بريطانيا هو(المعهد الملكي للدراسات الدفاعيه)، تم الجمعيه الفايهيه سنه⁽⁷⁾.

ظهرت مراكز الابحاث في الولايات المتحدة الامريكيه إلى حد كبير نتيجة لرغبة كبار المتبرعين والمتفقيين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين العام والخاص، لمنافسه القضايا العالميه والتداول بشأنها، وقد بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص باتبات وجودها خلال العقود الاولى من القرن العشرين هي:



مؤسسه كارنيغي الخيريہ للسلام العالمي سنه ومركز بروكنز سنه
، ومؤسسه هوفر حول الحرب والتورة والسلام ، والتي انشأها الرئيس
الامريكي هيريت هوفر، ومجلس العلاقات الخارجيه سنه ، وهي مؤسسه تطورت
من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى اكثر المؤسسات السياسيه الخارجيه التي تحظى
بالاحترام⁽⁸⁾ .

مؤسسات الفكر والرأي هذه وغيرها التي انشئت خلال العقود الاولى من القرن
العشرين في الولايات المتحدة كانت ملتزمة بتطبيق خبراتها العلميه على حشد من
القضايا السياسيه. كما يقول دونالد ابلسون على لسان كنت ويفر الباحث في مؤسسه
بروكنز فإن هذه المؤسسات "تعمل كما لو كانت جامعات بلا طلاب، وتعطي اعلى اولويه
لإنتاج ابحاث اكاديميه من نوعيه عاليه"⁽⁹⁾ .

على الرغم من ان الباحثين في هذه المؤسسات قدموا في بدايه عهدها، وفي
ض الاحيان، المشورة لصانعي السياسه، غير ان الهدف الاول لم يكن التأثير المباشر
على القرارات السياسيه، بل مساعدة وإعلام صانعي السياسه والجمهور بخصوص
العواقب المحتملہ لإتباع مجموعه من الخيارات في السياسه الخارجيه، لقد نشأت جزئيا
رغبه مؤسسات الفكر او مراكز الابحاث نحو الابحاث السياسيه في البقاء بعيدا عن
العمليه السياسيه من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية المؤسساتيه، وهو امر كان
العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحيه به⁽¹⁰⁾. ويضيف أيضا ابلسون
حول التطور التاريخي لمراكز الابحاث فيقول: "ان الباحثين الذين درسوا نمو وتطور
مراكز الابحاث والدراسات الامريكيه متفقون بوجه عام على ان طبيعته اللامركزيه جدا
للنظام السياسي الامريكي، مضافه إلى غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات
الماليه الواسعه للمؤسسات الخيريہ، قد ساهمت بدرجة كبيره في تكاثر مؤسسات الفكر
والرأي الامريكيه وتنوع اهتماماتها"⁽¹¹⁾ .

وكثيرا ما تتشكل مؤسسات الفكر والرأي ومراكز الابحاث كنتيجة لاحداث
مصريه في تاريخ بلد ما او عدد من البلدان، او كنتيجة لقضايا فوميه ملحه تقود إلى
البحث عن حلول سياسيه افضل، وهي كثيرا ما تكون وليدة فكرة فرد من اصحاب



الرؤى البعيدة او مجموعه من الناس من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للفضايا العامه (12).

سعى العديد من الشخصيات والمتقنين ومجموعات المجتمع المدني حول العالم إلى تأسيس مراكز ابحاث ومؤسسات فكر مستقلة وكبافي دول العالم اخذت مراكز الابحاث بالانتشار في اوربا الشرفيه واخذت وتيرتها بالتسارع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فازدادت اعدادها بشكل كبير، بعد ان كانت مقصورة على المؤسسات الحكوميه والعسكريه بشكل خاص، وسبب ذلك حاجه تلك البلدان إلى تغيير النمط السياسي الداخلي والخارجي على اثر التغيير الحاصل.

وفي ضوء البيانات المستحصله من مراكز ابحاث نزع الاسلحه التابع للامم المتحدة، فإن الفترة مابعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت تنامي واضح في عدد مراكز الابحاث وخاصة في بعض الدول، والجدول التالي يبين عدد مراكز الابحاث لبعض دول اوربا الشرفيه السابق لسنه .

ت	الدولة	عدد مراكز الابحاث
1.	روسيا	45
2.	بولندا	16
3.	جمهورية الجيك	10
4.	اوكرانيا	10
5.	هنكاري	7
6.	بيلوروسيا	5
7.	لتوانيا	4
8.	استونيا	3
9.	البانيا	3
10.		3
11.	بلغاريا	3
12.	رومانيا	2
13.	سلوفاكيا	2
14.	مولدافيا	1



1	جورجيا	15.
المصدر: يارحمة شريف، دورمراكز الأبحاث الأكاديمية في ترسيخ استقلال دول أوروبا الشرقية، مجلة شؤون أوربية، عدد 1، 1999، مركز دراسات كردستان، السليمانية، ص 28		

فإذا فمنا بمقارنه بين عدد المراكز البحثية المتوفرة لدينا لعام وعام
نظهر بشكل واضح مدى تنامي هذه المراكز فمتلا كان العدد في روسيا
الفيدرالية قبل عام () مركزا اي ان الزيادة الحاصلة تقارب اربعة اضعاف .
حين ازداد عدد هذه المراكز في جمهوريه الجيك في نفس الفترة من () إلى ()
وكذلك بالنسبة لبولندا من () إلى () مركزا.

ان التغيير الذي طرا على تلك البلدان وعلى اوضاعها السياسي والاجتماعيه
اثر بشكل كبير على علاقاتها الدولييه وسياساتها مما ادى بالضرورة إلى الحاجه إلى
كفاءات علميه واكاديميه متخصصه في مختلف المجالات، افرزت الحاجه الماسه إلى
تزايد عدد المراكز البحثية لمواكبه متطلبات العهد الجديد (13).

وهذه الظاهرة يمكن ان تتكرر في بلدان كثيرة في المستقبل وخاصة تلك التي
تهدف إجراء تغييرات وإصلاحات سياسييه واجتماعيه - وبضمنها الدول العربييه- .وإذا
اخذنا بالاعتبار تاثير النظام العالمي الجديد وتأثيرات العولمه. والامتله على تعدد وتنوع
المراكز البحثية العالميه كثيرة، ففي الجمهوريه التركييه حاليا العديد من المؤسسات
ومراكزالدراسات والابحاث التاريخيه والسياسيه والاستراتيجيه والاقتصادييه
والاجتماعيه، وبعض هذه المراكز مستقله وبعضها الاخر مرتبط بجامعات ومؤسسات
رسميه تركيه، او منظمات دوليه.

د مؤسسات ومراكز الدراسات والابحاث التاريخيه الإقدم من بين هذه
المؤسسات، اما مؤسسات ومراكزالابحاث السياسييه والاستراتيجيه، فان معظمها حديثه
النشأة إذ ظهرت في تسعينات القرن العشرين اثر التحولات المهمه التي طرات على
العلاقات الدولييه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز اهتمامات تركيه متزايدة



بجمهورية اسيا الوسطى والقفقاس ومنطقة البحر الاسود وبتطور العلافه مع الاتحاد الاوربي (14).

وفي إسرائيل ازدادت مؤخرا الدعوات لتسخير قدر اكبر من الموارد لتزويد المراكز البحثية والمؤسسات الاستخباريه والاكاديميه البحثيه بالمستشرفين والباحثين اليهود في الشؤون العربيه، على اعتبار ان هناك تحديات تواجه الدوله العبريه تفرض عليها الحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات حول العالم العربي. ومن يتتبع خارطه مراكز الابحاث في إسرائيل فإنه لا بد ان يشعر بالدهشه لكثره عدد مراكز البحث والدراسه التي تتخصص في مختلف القضايا العربيه.

إن كل جامعه في إسرائيل تضم اكثر من مركز ابحاث متخصص في شؤون العالم العربي، ناهيك عن مراكز البحث التابعه للاجهزة الاستخباريه الإسرائيلييه فجهاز المخابرات الإسرائيلييه الداخليه "الشاباك" له مركز ابحاث متخصص في دراسه المتغيرات التي تشهدها الاراضي الفلسطينيه في مختلف النواحي (15). وتكمن اهميه مراكز الابحاث المتخصصة في الشؤون العربيه سواء المستقله او التابعه للاجهزة الاستخباريه الشاباك او الموساد بتقديم وتحليل المعلومات التي تساعد دوائر صنع القرار السياسي اسرائيل على الوفاء على اخر المستجدات المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي (16)

يمكن القول ان معاهدة كامب ديفيد وملاحقها المتعدده فتحت امام الاختراق الإسرائيلي للعقل العربي افاقا رحبه واعطته بعده الرسمي، وذلك من خلال نصوص صيغت باشكال تخدم مصالح الصهيونيه وتلبى مطامعها القديمه في التغلغل نحو مصر والسعي لإخراجها من دائرة الصراع القومي والحضاري العربي مع الحركه الاستعماريه والصهيونيه وعزلها عن شقيقاتها الافطار العربيه، لئلا يفسد لفقدها نجاتها في ذلك (17). يبدو ان القضيه الثقافيه والعلميه كانت واحده من ابرز العناصر التي تضمنتها ملاحق المعاهدة، وجاء تنفيذها باسرع مما كان يتصوره احد بالتحرك نحو مصر.

ويعد (المركز الاكاديمي الإسرائيلي) الذي اسس سنه 1982 في القاهره من اخطر مراكز الغزو العلمي في وطننا العربي، وقد حرصت إسرائيل على اختيار افضل ما لديها من اساتده ومتخصصين للعمل في هذا المركز، كما تم اختيار مديرين معروفين باهتماماتهم البحثيه بقضايا مصر والوطن العربي وبارتباطهم بجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) ومن ابرز الذين تولوا رئاسه المركز: (شيمون شامير) و



(جبرائيل واربورج) و (اشيم عوفادايا). ويعد هذا المركز (راس الحربه) متقدمه للموساد تجاه العقل المصري.وينضح ذلك من خلال ايراد عناوين الموضوعات التي اضطلع المركز بالبحث فيها وجميعها موضوعات حساسه وخطيرة ودات تاثير وصله بواقع الشعب المصري ومستقبله .ومن هذه الموضوعات (الاصول العرفيه للمجتمع المصري) و(مصر طانفيا) و (الوحدة الثقافية والعقائديه بين الإسلام واليهوديه) وغيرها موضوعات تبحث في صميم الثقافه وحياة المجتمعات العربية (18). وتقوم احيانا هذه المراكز بإجراء استطلاعات للراي حول اهم القضايا العربية الساخنه بما يخدم تطلعات إسرائيل المستقبلية فعلى سبيل المثال.

اجرى مركز ابحاث الشرق الاوسط وامن إسرائيل التابع لجامعه تل ابيب استطلاعا في خمس جامعات إسرائيلية حول افضل رئيس وزراء للمرحله المقبله للعراق يمكن ان يخدم تطلعات إسرائيل في الشرق، وقد تخلل السؤال سبع شخصيات عراقيه وعلى الطالب ان يختار تلاته منهم حسب الاهميه (19).

مراكز الأبحاث العربية

ان تخلف الدول العربية قد انعكس على تخلف الناحية العلمية والذي امتدت اتاره الى محدوديه وتخلف مراكز الابحاث فضلا عن انخفاض اعدادها .فميدان عملها وتاثيرها بقي محدودا، وافتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامه غالبا، لان إجراء بحوث عميقه تحتاج الى قاعدة بحثية تفتقر اليها اغلب الدول العربية، فضلا عن ان نتاجات هذه المراكز قد تجد طريقها الى رفوف المكاتب والارشيف دون ان تتاح الفرصه الملائمه لاستثمارها، وقد جاءت هذه المراكز مكررة لما موجود في الغرب او لما هو فائمه في دول اخرى ربما تكون مجاورة، الامر الذي جعلها اقل فاعليه وتفتقد الى الاصاله لانها ستكون اقل تفاعلا مع البيئه المحيطه بها و اقل اهتماما بمشاكلها. ان إنشاء مراكز ابحاث عربيه مستقله او حتى رسميه تملك فسطا من الحريه في التعبير والوصول الى المعلومات دون حواجز هي حاجه ماسه وضروريه لانتشال المجتمعات من حاله الاتحطاط والتخلف (20). وعلى هذا يمكن القول ان مراكز الابحاث والدراسات



- اد ما ارادت ان تقدم انماطاً حضاريه متقدمه في الاهتمام المعرفي والعلمي عليها ان تهدف وتتشد الامور التاليه وتجعلها جزءاً من وظيفتها.
- 1- تركيز وتكثيف الجهود البحثية والفكرية مما يرجع على المتابع وذوي الاهتمام بالفائدة الكبيرة.
 - 2- اعداد دراسات علمية مستقبلية (استشرافية) .
 - 3 - تقديم دراسات جادة ورصينة للقضايا المصيرية الساخنة واصدار توصيات على مستوى التكتيك والاستراتيجيان وتقديم خيارات وبدائل للمناورة.
 - 4 - تقديم الاستشارات المبنية على أسس علمية للمؤسسات العامة والخاصة على المستويات الوطنية والقومية .
 - 5 - تفعيل حركة التأليف والترجمة والنشر وإصدار المطبوعات والدراسات المتخصصة.
 - 6 - إعداد معلومات وبيانات قائمة على دراسات منهجية معمقة، والاهتمام باستطلاعات الرأي العام بما يخدم حركة المجتمع في العراق والوطن العربي فالعالم يزخر بفيض من المعلومات وفي كل الميادين، الاشكالية تبقى في نقل المعارف وتداولها، ونظم تنسيقها وتزامنها وتوفيرها بشكل ميسور وموثوق متزامناً مع نموها وتطورها وتوقيت الحاجة اليها (21).
 - 7 - ضرورة اعتماد المراكز على منهج التخطيط، وافترض خطط خمسية أو عشرية أو أكثر والعمل على توظيفها للمصلحة الوطنية والقومية.
 - 8 - دعم صناعات القرار :دائماً رجل الادارة والتنفيذ بحاجة الى الجهود البحثية المركزة التي تبلور له الخيارات وتوضح له السياسات وتفصل له القضايا بشكل عملي دقيق . لذلك نجد ان الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في المؤسسات العامة المحلية والاقليمية والدولية تعتمد على نتائج دراسات وأبحاث وخبرات مراكز البحوث والدراسات وتعدّها هيئة استشارية.
9. تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، بما ان مراكز الأبحاث والدراسات عادة ما تستقطب أصحاب الاهتمام والخبرة لذلك فإن تلك المؤسسات لها دور أساسي في تطوير الحياة المعرفية والفكرية والعلمية عن طريق أنشطتها الثقافية والعلمية ومنابرها الاعلامية المختلفة (22).

معارف عمل المراكز البحثية

- 1 - الوضع السياسي والاجتماعي والتركيب السطويه العربيه وتوجهات الحكومات العربيه وامساکها باطراف النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، فليس هناك ما يسمى بالعمل المؤسساتي المستقل، فان كان هناك ما يمت الى ذلك بصله، فإنها بشكل او باخر تقع تحت طائله اجهزة الدوله ولوائحها، ناهيك عن الاحزاب السياسيه واشباه المفكرين، وهذا الجانب يقع تحته ما يسمى بـ(السقف الديمقراطي (او مقدار الحريه الممنوحه للنخب والمتفقين، فليس هناك بكل تأكيد ما يكفي من مجال ممنوح للوصول الى



المعلومات من جهة والى البحث العلمي الموضوعي دون فيود سياسيه او فكريه من جهة اخرى، وهو ما تفتقده معظم مراكز الابحاث والدراسات العربية (23).

2 - مشكله التمويل

وهي مشكله متعددة الابعاد حيث يعيب التمويل المحايد الذي يمكن ان ياتي من الدوله على شكل مخصصات البحث العلمي، وبالتالي تقع المراكز بحبال التمويل الاجنبي بكل اشكاله مما يدفعها لتفوق في المحضور والمشبوه (من التمويل وهو غير مسيطر عليه يقول محمد حسنين هيكل): "عندما لا يكون لنا رأي في توجيه هذا التمويل للابحاث ولا نعم لمن تقدم نتائج هذه الابحاث وفي غياب مفهوم شامل يعطيني كل الصوره وبدون رفايه او توجيه يدخل التمويل للسيطرة على عقل المجتمع ووجدانه وضميره ونوع من السيطرة على تصرف المجتمع (24) الامر الذي يستدعي تدخل الدوله ويعرضه للمساءل القانونيه، كالذي حصل مع مركز ابن خلدون للابحاث انشئ المركز في عام 1988متواكبا مع انشاء جماعه البحث عن ارض مشتركه من اجل السلام والتعاون في الشرق الاوسط Search for common ground وتعرض مدير مركزه سعد الدين ابراهيم للمحاكمه بسبب تقارير مرفوعه لاجهزة الدوله المصريه، ان ابراهيم تجاوز حدوده المسموح بها، واصبح يخوض في شؤون محرمة عليه. واتهم بالنصب والتزوير وبمساسه بالامن المصري، وخصوصا ان خلفيته تنير الشكوك. اد كان يقوم بحوث مشتركه مع جامعه حيفا، ويرى الرسمىون ان فضيته فضيه جنائيه بحقه حدثت على ارض مصر وطبق بحقه القانون (25).

كما تعرض "مركز البحوث التطبيقيه والدراسات النسويه" في جامعه صنعاء، الذي حصل على مساعدات ماليه من هولندا واليابان وكندا، وما اشيع عنه بنقل تقاليد اجتماعيه عريبه عن المجتمع العربي وما يناهز الاعراف العريبه والاسلاميه مما اتار حفيظه الاوساط الاجتماعيه والدينيه وشن عدد من افطاب الحركه الاسلاميه في اليمن من انتماعات حزبيه مختلفه وخاصه التجمع اليمني الاصلاحى حملته شعواء ضد المركز الذي اضطلعت بتاسيسه الدكتوراه رؤوفه حسن استاده الاعلام والتنميه بجامعه صنعاء، وجاءت الحمله التي بلغت حد وصف المركز بالمجون والاحراف والعاملين فيه بالتفسيخ



الإخلاقي والترويج للأفكار والقيم الغربية، جاءت تلك الحملة على أتر عقد ندوة في المركز في أيلول /سبتمبر 2002 حول) مساواة الجنسين والمفاهيم المتصلة بها (وتضمنت بعض أوراق العمل طروحات وصفت أنها شحنات منحرفة ومخالفة للدين الإسلامي، وأنها روجت لمساواة الرجل والمرأة، وإلغاء الجنس والنوع. وأول من تصدى لهذه الطروحات الدكتور عبد الرحمن بافضل نائب رئيس مجلس شورى اللجنة المركزية للتجمع اليمني للإصلاح الذي فاد حملة ضد المركز ورئيسه روفه حسن التي اضطرت إلى إصدار بيان أعلنت فيه بان ماورد في بعض أوراق الندوة لايمثل رأي وفكر المركز وان المركز غير مسؤول ولايتبنى تلك الأفكار. وامام تزايد الهجمة عليها اضطرت رؤوفه حسن إلى الاعتذار علنا وعبر الصحافه عما حدث وفي نهايه المطاف غادرت البلاد إلى هولندا)سنة تفرع أكاديمية (وفي غضون ذلك اتخذت رئاسه الجامعه اجراءات للتهنئه فقررت افاله رؤوفه حسن من رئاسه المركز والغائه وتعيين الدكتورة خديجه الهيصمي)وزير حقوق الانسان اليمني حاليا (حرصت الهيصمي على القول ان فرار مجلس الجامعه كان مفاجئا وبمتابه خطوة استباقيه واكدت الهيصمي ان السفارة الهولنديه بصنعاء فررت وفق المساعدات والدعم والتمويل للمركز(26)

استطاعت الدول المتقدمه ان توجد اليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمه للاتفاق على مراكز البحث وتنوع مصادره والاتفاق عليه بسخاء، رغم زيادة اعدادها وسعه انتشارها فمتلا يوجد داخل الولايات المتحدة الامريكيه (2000) منظمه او مؤسسه تعمل في ميدان التحليلات السياسيه، وحوالي (2500)مؤسسه اخرى مشابهه في العالم قد يصل عدد موظفيها اكثر من (1000)موظف كمؤسسه "راند" وتزيد ميزانيتها السنويه عن (100)مليون دولار، او "مؤسسه الدراسات السياسيه في واشنطن" وهي منظمه يقل عدد العاملين فيها عن اربعة وعشرين شخصا وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليون دولار امريكي⁽²⁷⁾.

اما في البلدان العربيه فتواجه المؤسسات البحثيه والجامعيه انخفاض مستويات التمويل وتدني اسهام القطاع الخاص، اد انها لاتصل إلى %1 من الموازنات العامه في حين نلاحظ ان الاتفاق على البحث في اسرائيل)ماعدا العسكري (حوالي 8ر 9مليار " او مايوازي 6ر 2من اجمالي الناتج القومي⁽²⁸⁾، وبشكل عام يتجاوز متوسط الاتفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي الاجمالي في الاقتصاديات المتقدمه %3 سنويا يقابلها 5ر %0 في الاقتصاديات الناميه ومن ضمنها الدول العربيه (



مصر 7% وفي ليبيا 3% وفي تونس 4% وفي الاردن 14% وفي قطر 4% من الناتج المحلي الاجمالي (هذه المؤشرات المقتضبة كافيها لاجاز الصورة التي توضح مدى حرمان الاقتصاديات العربية من اهم مقومات التطور العلمي والتقافي ومن تم النمو الاقتصادي، الامر الذي ادى الى ضعف القدرات الإبداعية والإبتكارية، فضلا عن ضعف الاهتمام بهذه القدرات مهما كانت متواضعة⁽²⁹⁾، وبالتالي اثر تدني مستوى التمويل والاتفاق على المؤسسات البحثية والجامعية في الوطن العربي على مستوى الانتاج المعرفي ومعدل النشر للبحوث والاوراق العلمية العربية فياسا لما حصدهه المؤسسات العلمية العالمية. ان احصائيات الخمس سنوات الماضية دللت على انه تم نشر قرب من (305) ملايين ورقة بحث علمية وتكنولوجية في جميع انحاء العالم، كان نصيب دول الاتحاد الاوربي منها 37% والولايات المتحدة الامريكية 34% واسيا الباسفيك 21% والهند 20% واسرائيل 10% بينما اكتفت اكثر من 22 دولة عربية بنشر اقل من 1% فقط من مجموع ما نشر من اوراق، بالرغم من ان الوطن العربي يحتوي في مجمله اكثر من (200) جامعة حكومية واهلية وخاصة و (10) ملايين خريج، ويضم حوالي مائة الف مؤسسه استشارية وبيت خبرة غير ان مردود البحث العلمي لا يقارن بدول مثل ماليزيا والصين⁽³⁰⁾.

3 - عدم توفر قنوات اتصال وتنسيق بين مراكز الابحاث العربية فيما بينها وبين مراكز الابحاث الدولية، فوجود مثل هذا الاتصال يسهل عملية نقل الخبرات، وتأسيس شراكة معرفية.

تتجه المؤسسات والمراكز البحثية الاورو - امريكية لارساء فرق بحث متكونه من عدد التخصصات المكمله بعضها بعضا مثل -دار الانسان - maison " del'homme" في فرنسا التي تجمع منات الباحثين من جنسيات مختلفه، انجزت اعمالا تحليلية ذات قيمه عاليه -فاننا نسجل غيابا شبه كامل لتمثل فرق البحث هذه في عالمنا العربي. وهذا ما يترجم تهميش باحثينا المطلق على صعيد الخريطه المعرفيه، وادا اضفنا اليه الوضع الشاد الناتج عن هجرة منات الاف من الخبراء والعلماء الباحثين ليتم احتضانهم من جانب المؤسسات والمراكز والمخابر الدولية⁽³¹⁾.



يقول جواد الحمد " :اعتقد انه ان الاوان لانشاء مؤسسه او جمعيه تنسيقيه بين مراكز البحث في العالم العربي بكل تنوعاتها، وان يعقد لها مؤتمر عام كل خمس سنوات في بلد عربي مختلف باماته عامه منتخبه يمكنها ان تعقد مؤتمرا علميا موازيا لتناول التحولات السياسيه والاستراتيجيه في الوطن العربي وما يتصل به من تحولات دوليه (32). "والورفه تؤيد بشدة مادهب اليه الحمد على ان تكون مثل هذه المؤسسه للتنسيقيه مستقله تعمل ضمن انشطه مؤسسات المجتمع المدني .

ان الكلام في هذا الاتجاه لاينفي وجود رغبه وعمل في هذا الجانب لدى بعض المراكز البحثيه العربيه متلا، يتمتع مركز الدراسات الاستراتيجيه بعضويه الشبكه الاوربيه المتوسطيه التي تضم مجموعه من المعاهد والمراكز (27)دوله، كما ان المركز عضو مؤسس مع المعهد العربي للدراسات والاتصالات وهو مؤسسه إقليميه تربط بين عدد من مراكز الابحاث، ويتعاون المركز مع مؤسسات اكاديميه عربيه واجنبيه اخرى لتقديم التسهيلات لطلاب الدراسات العليا الزائرين للقيام ببحوثهم ودراساتهم حول الاردن والشؤون العربيه والاسرائيليه والشؤون الفلسطينيه وفي جميع ميادين العلوم الاجتماعيه. (33)

4 - لازال هناك مايمكن وصفه بالارهاب السياسي الدولي، الذي يؤثر بشكل او باخر على الحريه المعرفيه وعلى حريه الراي والبحث العلمي. عن طريق التدخل المباشر او عن طريق توجيه الضغوط على الحكومات العربيه.يبدأ احد الباحثين كلامه بالقول " نعيش الزمن العربي الردي فان ايه محاوله مخلصه لتجميع شمل العرب وتكريس مفاهيم التضامن العربي في كافه المجالات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه بين الدول العربيه والمساهمه في بلوره استراتيجيه عربيه في مواجهات التحديات الراهنه والمستقبلية ... ويستكمل تحت عنوان :منبر للحوار فيقول :

وهو ما حدث بالفعل لمركز زايد بدوله الامارات العربيه المتحده التابع لجامعه الدول العربيه وبعد نشره دراستين هما: "حائط البراق" "والحركه الصهيونيه ومعاداتها لليهود"، اتارت جدلا كبيرا في صفوف ناشطين يهود في الولايات المتحده الامريكه فصدر تقرير من الخارجيه الامريكه يتهم المركز بمعاده الساميه وفي 17 اب/اغسطس 2003وجهت انتقادات عربيه لمركز "زايد للتنسيق والمتابعه" واتهمته بمعاده الساميه والترويج لنظريات المؤامرة واتهم "بالاحراف عن مبادئ التعايش والتسامح بين



الاديان 'وترتب على ذلك اغلاق المركز نهائيا في - (34) .

5 - التوجه الفكري: فكتير من المراكز تخلط بقصد او بغير قصد ما بين دور مركز الدراسات كبؤرة للتفكير والتخطيط وما بين دور الحزب السياسي او المنظمات الجماهيريه، كما ان كثيرا منها انشئ او تحول الى منبر تعبوي لافكار السلطه السياسيه الحاكمه. وفي اطار العالم الثالث ودائرته العربيه والاسلاميه نجد هذه المساله بشكل واضح وجلي. اد ان الكثير من مراكز البحوث والدراسات ماهي الا امتداد ايدولوجي وسياسي لنظام سياسي معين. والامر الذي لايفرق كثيرا لدى المرتكز الاهليه حيث يحمل المركز في بعض الاحيان رؤيه وافكار وكلمات صاحب المركز وربما يقبل اسمه على اسم المركز.

6 - البيروقراطيه والمركزيه الاداريه ونزعه الهيمنه المعرفيه⁽³⁵⁾.

صناعه القرار السياي:

اجراءات صنع القرار هي عمليه في عايه التعقيد دائما، اد تعتمد على عوامل كثيره ومتداخله، ومن هذه العوامل طبيعه النظام في الدوله ودرجه التطور السياسي فيها، من حيث حجم الادوار الفعليه وحجم المشاركين فيه الدين تمت استشارتهم بالفعل قبل الاعلان الرسمي عن القرار، وهل النظام ديمقراطي محدود، تخبوي تعاوني، ام تخبوي سلطوي. والعامل التالي يعتمد على موقع وفوه وحجم الدوله، اما العامل الثالث فيعتمد على الفضايا الخارجيه المراد مواجهتها اي البيئه الخارجيه، وهي مهمه تكاد تكون يوميه⁽³⁶⁾. ان فهم الموقف والتنبؤ باحتمالاته ومساراته وتصور نتائجها تتوقف جميعا على المعلومات الدقيقه التي تعكس حقيقته والمتغيرات المؤثرة فيه، ولذلك يرتبط القرار الناجح بالمعلومات الدقيقه عن الموقف الذي يدفع له⁽³⁷⁾.

تعاني الاقطار العربيه من ظاهره ضعف البنيه المؤسساتيه لعمليه صناع القرار، الامر الذي قد يقوت الكثير من الفرص، وقد يوفر هامشا اكبر للخطا في القرارات السياسيه والاقتصاديه والاستراتيجيه العربيه كما شهدتها العقود المتاخرة بوضوح.



رغم ان هذه الورقة غير معنيه بالدخول في تفاصيل صناعه القرار السياسي في الوطن العربي، غير انها تعتقد ان هذه الإشكاليه تمثل احدى العقبات التي تعيق الاستفادة من نتائج العمليات البحثيه والاكاديميه التي يقوم بها باحثون متخصصون في شتى مجالات العمليه السياسيه⁽³⁸⁾ لاسيما وان هناك حاجه غير محدوده لصناعي السياسه الى المعلومات والتحليلات المنتظمه المتصله بالسياسه وهو الامر الذي يعيننا بقدر مايتعلق بمراكز البحوث⁽³⁹⁾ لذلك يصبح موضوع المشاركه في صنع القرار السياسي موضوعا قابلا للتطور وللمزيد من البحث والعمل الجاد وصولا الى حل مفيد ومقتع، يؤدي الى عمليه ناجحه في اتخاذ القرار لانها ستوفر مجموعه من البدائل الضروريه حسب تعريف سنايدر لـ) عمليه اتخاذ القرار : (باتها تلك العمليه الناتجه عن اختيار بديل من مجموعه محدده من مشاريع البدائل المعرفه اجتماعيا بقصد الوصول إلى حاله معينه مرغوب فيها من قبل صانعي القرار⁽⁴⁰⁾.

ان هناك الالاف من الباحثين والمفكرين والسياسيين العرب من الذين تعلموا في افضل الجامعات واكتسبوا اعمق الخبرات ولديهم وعي باوضاع العالم ودرايه بمجريات الامور في اوطانهم ومقدرة على صنع القرار، ولكن ليس لهم من الحظ سوى قدر موفور من التهميش او التهديد، فلا زال صانع القرار في العديد من الدول العربيه بحكم ديه من سلطه قانونيه وادوات ماديه تعريه بالانفراد باليه صنع القرار حتى بات دور مراكز الابحاث والدراسات الوطنيه محصورا في تفصيل البحث العلمي على مقياس القرار السياسي⁽⁴¹⁾. اد ان الكثير من مراكز البحوث والدراسات ما هي الا امتداد إيديولوجي وسياسي لنظام سياسي معين يسعى نحو توسيع رفعته الجماهيريه او استيعاب النخبه الثقافيه والفكرية في إطار هذا المركز او المعهد البحثي، وهنا يصبح المركز البحثي جزءا من الترسات الفكريه والايديولوجيه الذي يسعى من خلال نشاطه وإعماله البحثيه والاكاديميه الى توظيفها بما ينسجم ونزعه الهيمنه ومنطق المركزيه الثقافيه⁽⁴²⁾. اخر انه الاستبداد الذي هو نظام يرفض المشاركه، ويرفض التعاقد والاعتراف بالآخر وحتى وجوده ، من هنا تعتبر المشاركه جزءا من معركة استرداد المجتمع لدوره والإنسان لحيته⁽⁴³⁾.

وصفت "جوديت كيبير" الخبيره الامريكيه في شؤون الشرق الاوسط ورئيسه برنامج الشرق الاوسط بمجلس العلاقات الخارجيه اليه صناعه القرار في العالم العربي بسلسله من الحلقات غير الموصوله فيها حلقة القرار السياسي فهي منفصله عن حلقة



المؤسسات الفكرية وهي بدورها منفصلة عن القاعدة الجماهيرية (44).
ان على صانع القرار العربي لكي يكون صائبا في موقفه ان يشكل خليه للتفكير
تعين على إنضاج الافكار والمعلومات.

ان دراسته صنع القرار في المجتمع (القرار السياسي) (يجب ان يرتبط بالصفوة
الحاكمة (Ruling elite)، وهي من حيث التعريف: تلك المجموعة من الاشخاص الذين
يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفه في المجتمع ويتحكمون في القرارات
الرئيسيه بغض النظر عن اماكنهم في السلطه السياسيه، اي اننا نبحث عن الاشخاص
الذين يتحكمون بالسلطه بغض النظر عن المناصب الرسميه التي يشغلونها او
المؤسسات السياسيه التي ينتمون اليه . بمعنى ان عدد من يحكم (Who govern) اي
من يتمتعون بالنفوذ والقوة او القدرة على التأثير(45)0

مع كل نظام سياسي توجد إجراءات واساليب يتم بموجبها التوصل الى القرارات
فصنع القرارات بمثابة عمليه (process) تتضمن انشطه عديده، مثل وجود الحافز،
وادراك صانع القرار للحافز، وتحديد المشكله وبلورتها وتفسير المعلومات ومرحلته
البحث عن البدائل ومن تم تنفيذ القرار واخيرا تقييم القرار (46).وهنا يفترض ان يكون
هناك نوع من الدرايه والتخصص في التعاطي مع هذه الانشطه والاجراءات -كما هو
معمول به في الغرب -ومن ذلك يمكن التفريق بين مؤسستين في هذا الجانب الاولى
ظاهرة للعيان وهي القيادة السياسيه للدولة والتي تتولى السلطه الدستوريه وتتمتع
بشرعيه اتخاذ القرارات ويطلق عليها "مؤسسه اتخاذ القرار" وتوجد مؤسسه اخرى
تتمتع بدرجة عاليه من الاستقلاليه عن المؤسسه الاولى، وغالبا ما لايمكن تحديد
معالمها بدفه تساهم بشكل فعال وجدري في عمليه صنع القرار وتتمثل في مؤسسات
البحوث والتفكير في الدوله التي يدعمها المجتمع الاكاديمي في المؤسسات الثقافيه
بجانب مساهمات مؤسسات المجتمع المدني (السلطه الخامسه) ويطلق على هذا الشق
من هيكلية صناعه القرار "مؤسسه صناعه القرار" لذا فعندما توصف عمليه صناعه
القرار في الغرب يقال بانها ذات طابع علمي مؤسساتي يقوم على المشاركة بكل ماتعني
هذه الكلمه (47).



لقد جر غياب المؤسسات التي تقوم على التمثيل الحقيقي وحرية العمل ضمن حدود الانتماء والتعددية الحزبية شعوب المنطقة العربية الى التخلف عن مواكبه التطور السياسي والاقتصادي والاعلامي والتفاهي، ومعالجه ذلك تكمن في إعطاء هامش اكبر من الحرية الفكرية للإنسان العربي حتى يستطيع ان يحاور بكامل قدرته للتعبير عن رايه فيما يدور من حوار هادف بين مختلف الفئات وصولا الى الافضل (48)

بل تطوير مراكز الابحاث العربيه

ان اهم المعطيات والتطورات التي يمكن ان تسهم في تنشيط اعمال المراكز البحثيه العربيه، بما يخدم المصلحه العلي ا الوطنيه والقوميه ويعزز مكاتنها لدى الاوساط التفاهيه الشعبيه والاكاديميه، ولدى صناع القرار، يمكن حصرها في النقاط التال :

- ربط البحوث الاكاديميه بالواقع العملي بفتاعه المجتمع بمؤسساته العلميه والعمليه التي تستثمر نتاجات هذه المراكز يعد عاملا اساسيا في استمرار عملها. اد ان هذه الجهات تعد بمثابة مراكز التغديه العكسيه لجميع النتائج العلميه التي وصلت اليها هذه المراكز.

- نح مراكز البحوث والدراسات مستوى اعلى من سقف الحرية المعرفيه والحركه المعطاة، كما يجب في هذا السياق التحرر من قيود سريه المعلومات، ويتطلب ذلك اصدار تشريعات تحمي عمل مراكز البحوث والدراسات وتسهل عليها الوصول الى البيانات المطلوبه باعتبار ان ما ستجزه هو لخدمه المجتمع، وهذا الكلام ينطبق على الباحث كفرد من حيث حريه الراي والحركه وعدم الزامه بضوابط قد لا تصلح الا لرجال البوليس (49).

- التمويل الوطني :علمنا مما سبق الاهميه القصوى للتمويل والدي بسببه يمكن ان تقع المراكز البحثيه اسيره مموليها سواء اكانوا افراد او مؤسسات او دول. وهنا قد يكون الحديث عن التمويل الوطني والعربي للمراكز البحثيه مرتبطا بالاصلاح السياسي، فلا يمكن الحديث عن تمويل حكومي مع غياب حكومه منتخبه، لا تفرض على هذه المراكز برامج قد لا تقل خطورة عن تلك التي تفرضها الحكومات والمؤسسات الاجنبيه.

- جال عمل المراكز المهني :يقول المؤرخ محمد فنطاري " :اننا في امس الحاجه لعقلنه نظراتنا الى التاريخ والواقع لتساعد اصحاب القرار السياسي على اتخاذ الموقف المناسب فلا يكفي للباحث ان ينقل المعلومات والبيانات فقط وانما يقوم بتحليلها



ومقارنتها للوصول الى نتائج وسيناريوهات مستقبلية تساعد متخذي القرار على الاحاطه باي مساله مطروحه ومساعدته في ان يكون فراره رشيدا ومتناسقا، يتم ذلك بطرح تصورات وخيارات بديله لديه(50). "

- يرى بعض الباحثين ضرورة تبني مراكز الابحاث استراتيجيه فائمه على الانفتاح وتطوير علاقات مختلفه مع الهيئات والمؤسسات، مع اصحاب الادارات ومتخذي القرار والهيئات التشريعيه، والتنظيمات السياسيه والجهاز الحكومي، والدوائر العلميه والسياسيه الدوليه، الباحثين، المحللين السياسيين، الصحافه ووسائل الاعلام من اجل الوصول الى شبكه هامه تتعاون مع المراكز. والورفه تؤيد ما ذهب اليه هذا الراي مع تحفظات ينبغي مراعاتها، للحساسيه البالغه التي ترافق هكذا علاقات وخاصه مع الدوائر السياسيه اد من العاده ان تكون تلك العلاقه على حساب استقلاليه وحرية العمل البحثي، لان اخطر ظاهره تواجه العمل المؤسسي البحثي والاكاديمي هي نزعه الهيمنه المعرفيه التي تحول انشطه المركز الى اداة هدامه للمعارف الاخرى (51).

كتب علي اومليل امين عام منتدى الفكر حول العلاقه بين المتقف والسياسي، وهنا نفتبس جانبا مما كتب في هذا المجال للترميز للعلاقه بين مراكز البحوث (المتقف) ومتخذي القرار (السياسي) (" :ان التجسير) اي ايجاد العلاقه (ليس معناه الوصول الى تطابق بين المتقف والسياسي، فكل منهما وظيفته ولا يمكن ان يختلطا، بل ان التطابق التام بين المتقف والسياسي لا يكون الا في النظم الشموليه وغالبا ما يتم هذا التطابق على حساب المتقف، فيطوع لخدمه الحزب الحاكم او مؤسسه السلطه، وينتهي الى مجرد خديم لها. او هو يعصر مخه يوميا لمسايرتها، ويعود نفسه على انواع من الرفابه الدائيه. فلا بد من مسافه بين الثقافى والسياسي، المتقف محلل، نافذ، فاتح للفاق، مستكشف للبدائل، او هكذا ينبغي ان يكون، وحتى في الانظمه غير السلطويه، فان السياسي عادة ما يتحرك ويقرر في حدود ما هو ممكن سياسيا في حين ان على المتقف ان يعمل على رفع الممكن السياسي الى مستوى الحقوق والمطامح. لان الممكن سياسيا هو دون الحقوق والمطامح، ومهمه المتقف هو تكوين راى عام ضاغط من اجل رفع مستوى الارادة السياسيه الى مستوى الحقوق والمبادئ (52). "



- تدعيم المركز بباحث أو أكثر مهمته متابعه تحليل البرامج الاخباريه والحواريه المعروضه على اهم القنوات والاداعات الاخباريه العربيه والعالميه، والقيام بجرد للدراسات والتقارير المنشورة في الدوريات العلميه المتخصصه في القضايا التي تهتم المركز.
- جودة الباحثين :ضرورة الاهتمام بالباحثين كفراد وتقديم الدعم والتسهيل والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي باستمرار وتطوير مهاراتهم في مجال اختصاصاتهم، عن طريق تبادل الخبرات بين مراكز الابحاث وايفاد العناصر الكفوءة للتدريب في مراكز بحثيه اخرى عربيه او دوليه ليعودوا بالنفع وبخبرات جديدة.
- استقطاب الكفاءات العلميه البحثيه الموجوده فعلا في الكليات المختلفه والاتصال بهم وتكليفهم برفد مراكز البحوث بابحاث ضمن اختصاصهم، وبذلك يكونوا مصدر جديد لخبرات مهمه ربما قد انشغلت بالعمليات التعليميه الرتيبه.
- توفر البيانات :ان العمود الفقري في عمل مراكز البحوث والدراسات يتجسد في توفر قاعدة البيانات المتكامله التي تقتضيها البحوث في الحقل المعرفي المطلوب، وبخلافه ستكون النتائج مشوهه وبعيده عن جوهر الموضوع المراد البحث عنه وغير فادرة على معالجه نقاط الضعف في المجتمع والتي تشكل صلب عملها ومبرر وجودها (53) -
- عمليه التفويم :والمراجعته شبه الدوريه وفرز البحوث التي يمكن ان نطلق عليها تسميه البحث الناجح والمتميز، ومراعاة التوفيت الجيد لإصدارها، وربط البحوث بخطه زمنييه محددة واشتراكها بفعاليات تطور وتنميه المجتمع. (54)



Arab Research centers: Procedures In Developing Them Towards Making Political Decision

Hashim Hassan Hussein Al-Shahwan

Assist. Lecturer, Regional Studies Centre, Maul University

Abstract

Arab research centers appeared lately in 20th Century. They appeared in its picture in European universities during 18th century. There was what is known "Scientific chairs" to imitate what is well – known in Islamic world. There were seminars headed by advisory opinions. Often, research centers are formed due to most important events and urgent issues which lead to look for better political solutions. They were known in the west (Think Tanks) in U.S.A. because of its researches and analyses.

But the situation is different in relation to Arab research centers. Those centers didn't take its real place. Also, its products found its way on the shelves and archives without getting the suitable chance to be exploited.

المصادر والهوامش

-مراكز الابحاث ثينك تانكس ودورها في صنع السياسة الامريكية حيال العرب شبكة المعلومات العالمية، شبكة النبا المعلوماتية :

<http://www.annabaa.org/nbanews/53/197/htm>.

-عباس بوغال، مراكز الابحاث بين صناعة الافكار وترشيد البيانات، شبكة المعلومات العالمية

<http://www.islamonlin.org>.

- بية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن

<http://www.mesc.com.jo/mesc-og-o2.htm>

-جيمس ج، وتخطي السياسة الخارجية لحدود الاوطان

<http://www.usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/mcgann.htm>





- هزار صابر امين، مراكز التفكير (Think Tanks) ودورها في التأثير على صنع السياسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
<http://www.fcdrs.com/magazem/402.htm>.

- يبدو ان هناك عدم اتفاق حول تحديد تاريخ انشاء اول مؤسسة فكر ورأي أو مركز بـ في الولايات المتحدة، وهي على حد قول ابلسون مهمة صعبة ومحبطة، فاكنتقى الباحثين بتحديد الموجات او الفترات الرئيسية لنموها .
 وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. نظرة تاريخية المعلومات العالمية على الموقع التالي :
<http://www.usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpa/abelson.htm>

- المصدر نفسه.

- المصدر نفسه.

- المصدر نفسه.

- ايمي كو غنور بينتكورت، حوار قومي حول انشاء مؤسسة للفكر والرأي، مثال هندراوس .شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي -\a. |.journalarabiefile.
[20%htm](http://www.journalarabiefile.com/20%htm).

- بختيار طه شريف، دور مراكز الابحاث الاكاديمية في ترسيخ استقلال دول اوربا الشرقية، مجلة شؤون اوربية، عدد 1 1999
 السلبيمانية، ص. 28

- خليل علي مراد، مؤسسات ومراكز الابحاث والدراسات التاريخية في تركيا المعاصرة، متابعات اقليمية المجلد 2 3 2005 1.
 - صالح النعامي، لماذا يزهد العرب في معرفة اسرائيل؟ مقال متاح على موقع الصحافي والكااتب صالح النعامي على شبكة المعلومات العالمية
www.naamy.net/view.pbp?id=465.htm

- ابراهيم السعيد، مراكز الابحاث في الموساد والشاباك والاستخبارات العسكرية تحدد بوصلة السياسات الاسرائيلية، مجلة فلسطين المسلمة، السنة 18 4 نيسان /ابريل، بيروت 2000 25.

- ابراهيم خليل احمد العلاف، الغزو الاكاديمي الصهيوني والامريكي للعقل العربي في مصر وسبل مواجهته،
 16-13 تشرين / 2000 / العراق وتحديات القرن الحادي والعشرون، مطبعة المجمع
 (2001) 187-188.

-المصدر نفسه، ص. 188.

- استطلاع في مركز ابحاث الشرق الاوسط وامن اسرائيل حول افضل رئيس وزر
 وكالة الاخبار العراقية، الترجمة. 10/11/2005.

-كاظم البطاط، البناء العلمي واهمية مراكز الدراسات والبحوث، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
<http://www.alforat for development and studies center file://A:3.htm>

-وليم .جارفي،الاتصال اساسي النشاط العلمي، ترجمة حشمت قاسم، الدار العربية
 (بيروت 1983): 8.
 -حول مراكز الابحاث والدراسات، شبكة المعلومات العالمية على الموقع



Research center arabhs.com.

196.

- جريدة (1295) 23/8/2002، شبكة المعلومات العالمية على الموقع

<http://www.azzaman.com/azz/articles/2002/08/23/797.htm>

- كذلك ينظر الحجار، التمويل الحكومي الأمريكي للجمعيات غير الحكومية العربية NED، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التا :

http://www.kefaya.org/znet/040904_waelha.jjar.htm

- حمود منصور، اتهامات بالانحراف الثقافي والاخلاقي والترويج للصهيونية اغلقت مركز الدراسات النسوية في صنعاء، شبكة المعلومات العالمية على الموقع الاتي:

<http://www.azzaman.com/azz/aytides/2002/03/07/39.8.htm>

- محمد مسعود ياقوت، البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدبة، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:

<http://www.Saaid.net/Minute/197.htm>

- نوفل قاسم علي الشهوان، فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا

نعكاساتها عربياً، تركياً مثلاً، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 28 83 2006 180.

- ميثاء سالم الشامي، حصاد مراكز البحث العلمي في الدول العربية ماذا اتفقت ؟ وماذا قدمت؟ شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:

<http://www.alarabimag.com/common/book3/mostkblo/3.htm>

- عبد الجليل التميمي، نحو تخطيط مستقبلي للعلاقات العلمية في القرن 21 بين العالمين العربي والاسلامي، صحيفة الحياة، العدد 22 (15061) حزيران /يونيو، 2004.

- نشرة تعريفية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية عمان، 5.

- احمد فضل شبلول، هل المقصود ترك مساحة البحث والثقافة والفكر والاعلام في الوطن العربي مستباحة، شبكة المعلومات العالمية على الموقع التالي:

<http://www.middle-east-online.com/uae/2id=31400.htm>

- جمال علي زهران، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن

السمات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، عدد 149 2002 22.

- هاني الياس خضر الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد (1982) 66.

- ياسي في الوطن العربي شبكة المعلومات

العالمية على الموقع التالي:



<http://www.Sironline.org>

- معن عبد القادر ال زكريا، آلية صنع القرار السياسي والاستراتيجي الولايات المتحدة الامريكية امبراطورية الشركات وجماعات الضغط أنموذجاً مقارياً للنشر والطباعة والتصميم، العراق، 2005. 41.

- المعلومات العالمية على الموقع التالي، شبكة اخبار العراق، <http://www@AI> IRAQNEWS.com

- خالد الدمشقي، المشاركة في صناعة القرار السياسي، شبكة المعلومات العالمية على : <http://www.Tharwa projectv.htm>

- بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، اسات الوحدة العربية، ط1 (بيروت) 1993 : 88. المصدر نفسه، ص. 89-90.

- اللقاء بين الاسلام والغرب، مجلة المنتدى، العدد (173)

- /فبراير 2000 4.

- على صاحب القرار السياسي العربي ان يسترشد

- برأي المفكرين والعلماء.

- علي أو مليل، عن الثقافة والسياسي، مجلة المنتدى، العدد 133 1996 3.

- لدراسات، ترف فكري ام ضرورة عصرية؟ شبكة المعلومات

- العالمية على الموقع التالي: <http://www.annabaa.org/nba38/marakz.htm>